الأمم المتحدة

FCCC/SBSTA/2009/7

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
29 September 2009
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الحادية والثلاثون
كوبنهاغن، ٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩*
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه

تقرير عن حلقة العمل التقنية المتعلقة بزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، بما في ذلك من خلال التنويع الاقتصادي

مذكرة من الأمانة

موجز

تقدم هذه المذكرة موجزاً لحلقة العمل التقنية المتعلقة بزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، بما في ذلك من خلال التنويع الاقتصادي، التي عُقدت في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه. وقد عُقدت حلقة العمل بالقاهرة، مصر، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وركزت المناقشات التي دارت في حلقة العمل على فهم التدابير والمنهجيات والأدوات اللازمة لزيادة المرونة الاقتصادية وتطويرها ونشرها، بما في ذلك فهم الجوانب الاجتماعية. وتتضمن هذه المذكرة موجزاً بالنقاط الرئيسية للمناقشة، والتحديات الرئيسية، والثغرات، والاحتياجات، والفرص، والحواجز، فضلاً عن موجز للتوصيات والمسائل التي تحتاج إلى متابعة ومزيد من البحث، بما في ذلك الخطوات المقبلة الممكنة في إطار برنامج عمل نيروبي.

* تبقى التواريخ الدقيقة أثناء فترة الدورة رهنا تأكيد.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٧	٣
	ألف– الولاية	١-٢	٣
	باء – نطاق المذكرة	٣-٤	٣
	جيم– التدابير التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية	٥	٣
	دال – معلومات أساسية	٦-٧	٤
ثانياً –	المداولات	٨-١٣	٤
ثالثاً –	تحليل القضايا التي تم بحثها في حلقة العمل	١٤-٤٨	٦
	ألف– مقدمة	١٤-١٨	٦
	باء – التجارب الحالية فيما يتصل بالمناهج والتدابير والأدوات	١٩-٣٠	٧
	جيم– العوامل والفرص التمكينية	٣١-٣٦	١٠
	دال – الثغرات والحواجز والتحديات	٣٧-٤٨	١١
رابعاً –	موجز التوصيات	٤٩-٥٥	١٤
خامساً –	المسائل التي ينبغي مواصلة النظر فيها	٥٦-٦٠	١٦
	ألف– الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الشركاء في برنامج عمـــل نيروبي للتغلب على العراقيل والتحديات وتنفيذ التوصيات	٥٦-٦٠	١٦
	باء – الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها في إطار عمل نيروبي	٦١-٦٣	١٧

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلبت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها الثامنة والعشرين، إلى الأمانة أن تنظم، بتوجيه من رئيسة الهيئة الفرعية وقبل دورتها الثلاثين، حلقة عمل تقنية بشأن زيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، بما في ذلك من خلال التنويع الاقتصادي[(١)].

٢- وقد تقرر أن تشمل حلقة العمل ممثلين عن الأطراف ومؤسسات الأعمال والمجموعات والخبراء بغية تعزيز فهم وتطوير ونشر والتدابير والمنهجيات والأدوات لزيادة المرونة الاقتصادية، بما في ذلك فهم الجوانب الاجتماعية. كما طلبت الهيئة الفرعية من الأمانة إعداد تقرير عن حلقة العمل هذه يُتاح بحلول دورتها الحادية والثلاثين[(٢)].

باء – نطاق المذكرة

٣- تقدِّم هذه الوثيقة معلومات عن حلقة العمل المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، بالاستناد إلى العروض المقدمة والمناقشات التي دارت فيها[(٣)].

٤- وتتضمن الوثيقة ما يلي:

(أ) وصف لمداولات حلقة العمل (الفصل الثاني)؛

(ب) تحليل للمسائل التي تناولتها حلقة العمل (الفصل الثالث)؛

(ج) موجز للتوصيات (الفصل الرابع)؛

(د) المسائل التي تحتاج إلى متابعة ومزيد من البحث (الفصل الخامس).

جيم – التدابير التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٥- قد ترغب الهيئة في النظر في تقرير حلقة العمل هذه في دورتها الثالثة والثلاثين، كجزء من نظرها في نواتج الأنشطة التي أُنجزت قبل تلك الدورة، بغية استعراض نتائج برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه.

---

(١) FCCC/SBSTA/2008/6، الفقرة ٧٣.

(٢) FCCC/SBSTA/2008/6، الفقرة ٧٤.

(٣) هذه العروض متاحة على الموقع التالي على الشبكة: <http://unfccc.int/4781.php>.

دال – معلومات أساسية

٦- يتمثل الهدف العام لبرنامج عمل نيروبي في مساعدة جميع الأطراف، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تحسين فهمها وتقييمها لآثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه، وعلى اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إجراءات وتدابير التكيف العملية من أجل التصدي لتغير المناخ على أساس علمي وتقني واجتماعي – اقتصادي سليم، مع مراعاة تغير المناخ وتقلبه في الحاضر والمستقبل[٤].

٧- وتُنفَّذ الأنشطة في إطار برنامج عمل نيروبي بغية النهوض بالهدف المبين في مرفق المقرر ٢/م أ-١١. والغاية من الأنشطة في مجال التنويع الاقتصادي في إطار برنامج عمل نيروبي هي التطرق، بشكل خاص، للموضوعات الفرعية المشار إليها في الفقرة ٣(ب)'٥'، "التشجيع على فهم واستحداث ونشر تدابير ومنهجيات وأدوات تشمل التنويع الاقتصادي، بهدف زيادة المرونة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاعات القابلة للتأثر، ولا سيما لفئات البلدان ذات الصلة المذكورة في الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية".

ثانياً – المداولات

٨- عُقدت حلقة العمل التقنية المتعلقة بزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، بما في ذلك من خلال التنويع الاقتصادي، بالقاهرة، مصر، في الفترة من ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقد نظمتها الأمانة بالتعاون مع وزارة البيئة في مصر. وترأست حلقة العمل السيدة هيلين بلوم، رئيسة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

٩- وكان المشاركون في حلقة العمل يتألفون من ٥٠ ممثلاً عن الأطراف، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث، ومؤسسات الأعمال النشطة في مجالات التنمية الاقتصادية وإدارة المخاطر والتكيف وتخطيط التنمية، على الصعيدين المجتمعي والوطني.

١٠- وقد استلهمت المناقشات في حلقة العمل بالعمل الجاري والسابق في إطار الاتفاقية، وبشكل خاص في إطار برنامج عمل نيروبي، بما في ذلك العروض المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة[٥] وتقرير توليفي[٦] فضلاً عن المعلومات الواردة في موجز التقرير عن

(٤) المقرر ٢/م أ-١١، المرفق، الفقرة ١.

(٥) ترد العروض المقدمة من الأطراف بشأن التنويع الاقتصادي في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.15 وAdd.1، وترد العروض المقدمة من المنظمات ذات صلة في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.16. وترد العروض المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن التدابير والمنهجيات والأدوات لزيادة المرونة

نتائج تنفيذ برنامج عمل نيروبي للفترة الممتدة حتى الدورة الثامنة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية[٧].

١١- وعلى إثر كلمة الترحيب التي أدلى بها السيد ماجد جورج إلياس غطاس، وزير الدولة لشؤون البيئة في مصر، قدمت مجموعة من العروض الإطار المفاهيمي للموضوع قصد تيسير المناقشات لاحقاً. وشملت هذه العروض هدف برنامج عمل نيروبي، والمعلومات الأساسية لحلقة العمل ونطاقها. والروابط بين التكيف والمرونة الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية للتنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ.

١٢- وقُسِّمت حلقة العمل إلى جزأين. ركَّز الجزء الأول على فهم المناهج والتدابير والأدوات القائمة لزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الضعيفة، وبشكل خاص من منظور قطاع الزراعة والأمن الغذائي، وأبرزت الخبرات والدروس المستفادة من منطقة الكاريبي التي استخدمت كدراسة حالة إفرادية. وشاطر ممثل عن حكومة البلد المضيف استراتيجية الحكومة لزيادة التآزر بين سياسات الحد من الفقر والتكيف والتنويع الاقتصادي، مشدداً على الحاجة إلى إدماج التنويع الاقتصادي في استراتيجية التنمية المستدامة، بما في ذلك إدخال الإصلاحات في الطاقة وما اتصل بها من صناعات. أما الجزء الثاني من حلقة العمل فقد ركَّز على سُبل وطرق تيسير استنباط ونشر مناهج وتدابير وأدوات لزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الضعيفة. وأثناء جلستين لفريقين فرعيين، حدد المشاركون الثغرات والاحتياجات والبيئات التمكينية والفرص، فضلاً عن مزيد العمل اللازم لزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة في سياق التكيف على المستويين المجتمعي والوطني.

١٣- وبعد أن قدم الفريقان الفرعيان تقريريهما وتقدما بالتوصيات لمزيد من الإجراءات، دعت الرئيسة المنظمات إلى التعهد باتخاذ إجراءات في إطار برنامج عمل نيروبي وتبادل الخطط للتعاون مستقبلاً من أجل التطرق للثغرات والاحتياجات المحددة أثناء حلقة عمل، وتقديم معلومات مستوفاة عن حالة تنفيذ تعهدات اتخاذ الإجراءات القائمة. وعُقد اجتماع خبراء أخير لتوفير فرصة للميسرين والمقررين لدورتي الفريقين الفرعيين لمناقشة استنتاجات هاتين الدورتين ووجهات النظر حول سبل المضي قدماً، بما في ذلك إجراءات المتابعة في إطار برنامج عمل نيروبي. واختتمت الحلقة الدراسية بموجز قدمته الرئيسة.

الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، في الوثيقة FCCC/SBSTA/2009/MISC.6.

(٦) FCCC/SBSTA/2007/14.

(٧) FCCC/SBSTA/2008/12.

ثالثاً – تحليل القضايا التي تم بحثها في حلقة العمل

ألف – مقدمة

١٤- يطرح تغير المناخ تحديات كبيرة أمام الأنشطة الاقتصادية وسبل العيش. وتأثيرات تغير المناخ وأوجه الضعف الناتجة عنه تختلف من منطقة لأخرى وكذلك داخل البلدان، وبالتالي فإن الآثار على قطاع اقتصادي معين تتوقف على خصائص ذلك القطاع وموقعه الجغرافي. والاقتصادات في البلدان النامية الضعيفة سريعة التأثر بتغير المناخ، ذلك أن أنشطتها الاقتصادية غالباً ما تتوقف إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. ولاحظ المشاركون أن العديد من البلدان النامية يشهد صعوبات في تعزيز مرونته الاقتصادية تجاه تغير المناخ بسبب اعتماده على عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية.

١٥- وبحث المشاركون في حلقة العمل الممارسات الجارية والدروس المستفادة من مجموعة متنوعة من المناهج والتدابير والمنهجيات والأدوات التي تم استنباطها لتعزيز المرونة الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة في سياق التكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك العمل بسياسات عامة وشبكات للضمان الاجتماعي والأمان فعّالة، ومخططات لإدارة الأخطار، ومخططات مالية، وأنشطة لها صلة بتقاسم المعلومات والمعارف والتعلم. ومكّن ذلك المشاركين من تحديد العوامل التمكينية والثغرات والتحديات الرئيسية وأكثر مجالات العمل جدوى.

١٦- وبعد تحديد الثغرات والاحتياجات أثناء حلقة العمل، قدم عدد من المنظمات معلومات عن أنشطتها الجارية وتعهدت هذه المنظمات باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجديدة في إطار برنامج عمل نيروبي، بغية مواجهة التحديات في تعزيز المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ[٨]. والتعهدات هذه باتخاذ الإجراءات ترمي إلى زيادة مساعدة البلدان النامية الأطراف على تعزيز مرونتها تجاه تغير المناخ في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات (انظر الفرع الرابع).

١٧- واعتُبر التنويع الاقتصادي، في حلقة العمل، استراتيجية لتوزيع الأخطار أو التقليل منها بما يرمي إلى التقليل من التعرض وزيادة خيارات التكيف مع تغير المناخ. والتنويع الاقتصادي يمكن بالتالي أن يساعد على تعزيز المرونة الاقتصادية، التي هي استراتيجية للتكيف في حد ذاتها.

(٨) من بين هذه المنظمات المنظمات التالية: مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤسسة المخاطر الزراعية والعالمية، ومعهد التحول الاجتماعي والبيئي، ومنظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأغذية العالمي.

١٨- وتشمل النظم الأساسية للتنويع الاقتصادي التي اعتُبرت حيوية في حلقة العمل الابتكار التكنولوجي والصناعي، والتدريب والتعليم، وخدمات الصحة والحماية الاجتماعية الكافية، والهياكل الأساسية للنقل والمواصلات، فضلاً عن الاستخدام الفعّال للطاقة والمياه والموارد الطبيعية.

باء - التجارب الحالية فيما يتصل بالمناهج والتدابير والأدوات

١٩- لتعميق فهم التدابير والمنهجيات والأدوات اللازمة لزيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، أُجري استعراض عام لمختلف المناهج والسياسات العامة والأدوات، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الزراعة والأمن الغذائي، واستخدام التجارب المسجلة في منطقة الكاريبي كدراسة حالة إفرادية. وأمثلة الممارسات الراهنة التي تمت مناقشتها في حلقة العمل تتراوح بين اعتماد سياسات عامة فعالة وإقامة شبكات أمان اجتماعي وإدارة الأخطار والمخططات المالية وصولاً إلى الأنشطة ذات الصلة بتقاسم المعلومات والمعارف والتعلم.

١- السياسات العامة

٢٠- فيما يتعلق بأمثلة السياسات العامة الفعالة، أشار ممثل أمانة المجتمع الكاريبي إلى نهج اعتُمد في منطقة الكاريبي. وهو يتضمن عناصر تتعلق بتعزيز القدرات وإقامة إطار وطني للسياسات العامة، وتوجيه مشاريع التكيف، فضلاً عن استراتيجية إقليمية بشأن تغير المناخ تتضمن خطة عمل لتعبئة الموارد. وقدم ممثل كوبا تفاصيل عن الاستراتيجية التي تستخدمها كوبا لتنويع اقتصادها الوطني، والتي تستهدف قطاعات الطاقة والبناء والسياحة. وقدم ممثل ترينيداد وتوباغو معلومات عن رؤية ٢٠٢٠، وهو خطة تنمية استراتيجية وطنية تشمل تدابير لزيادة الأمن الغذائي، وتخطط لتطوير وتعزيز سياحة عالية القيمة وجهات مقصد للسياحة الإيكولوجية. ونظراً لأوجه الضعف الهيكلي في منطقة الكاريبي، التي تقترن بكون قطاعي الزراعة والسياحة شديدي التأثر بتغير المناخ، فإن تحقيق قدرة عالية على التكيف في هذه القطاعات أمر حيوي من أجل التنمية المستدامة للمنطقة.

٢١- وتشير مجموعة واسعة من التجارب التي تبادلها المشاركون إلى أن المرونة الاقتصادية على المستوى المجتمعي ومرونة النظم الإيكولوجية لازمتين للمرونة على المستوى الوطني. وشدد ممثل ترينيداد وتوباغو، متحدثاً انطلاقاً من خبرة ترينيداد وتوباغو الوطنية، على أهمية تحديد أهداف ونتائج يمكن قياسها ورصد التقدم المحرز بشأنها قصد ضمان فعالية الخطط والاستراتيجيات.

٢٢- وتم تحديد مجموعة من المناهج والتدابير والأدوات على أنها تفضي إلى زيادة المرونة الاقتصادية على المستوى الوطني. ومن بينها الابتكار في السياسات العامة، مثل الإصلاح

التشريعي وأطر السياسات العامة التي تشمل تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي؛ وتقدير آثار تغير المناخ على العمالة وبرامج سبل العيش البديلة؛ وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة والحماية الاجتماعية من قبيل تطوير المهارات والتدريب؛ وتقدير الأخطار؛ والاندماج في برامج إدارة الأخطار؛ وتشجيع التكنولوجيات والهياكل الأساسية المبتكرة؛ والإدارة الفعالة للمعارف من خلال مزيد تكثيف تبادل المعارف والمعلومات، والتدريب، وتعزيز المؤسسات، وإقامة مراكز معلومات خاصة بتغير المناخ.

٢٣- وفي حين أن معظم التدابير والأدوات المشار إليها في الفقرة ٢٢ أعلاه يمكن أن تعزز المرونة الاقتصادية وتقلل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، سلم المشاركون بأن البعض من هذه التدابير والأدوات قد يخلق أوجه ضعف جديدة للقطاعات وشرائح السكان التي هي ضعيفة بالفعل. ويمكن أن يعود ذلك جزئياً إلى التمييز الاجتماعي في الوصول إلى العوامل التمكينية والموارد، مثل التمويل الصغير، والتأمين على الصحة، وتطبيق معايير العمل، وحماية حقوق الملكية، ولا سيما فيما يتعلق بفئات السكان الضعيفة، مثل النساء.

٢- الخبرة المستمدة من قطاع الزراعة والأمن الغذائي

٢٤- لتعزيز المرونة الاقتصادية في قطاع الزراعة والأمن الغذائي، تمت مناقشة عدد من التدابير القائمة ومن بينها: توسيع خدمات الإرشاد الزراعي؛ وتشجيع الممتلكات الزراعية الكبيرة وإنشاء تعاونيات زراعية؛ وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير التصنيع الكثيف الاستخدام للعمالة، وتعزيز جودة التمويل الصغير وإمكانية الوصول إليه؛ وتشجيع تطوير المهارات وبناء القدرات المؤسسية.

٢٥- وسلم المشاركون بأن المرونة الاقتصادية تتوقف، في البلد أو المنطقة، على توافر هذه الموارد وعلى المرونة الإيكولوجية. وشرح ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن التربة المخصّبة بالكربون أكثر قدرة على مقاومة الجفاف والتآكل، فشدد على أهمية التخطيط في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي قصد ترسيخ السياسات لزيادة مرونة نظم المحاصيل الزراعية، وتحسين إدارة مستجمعات المياه، وتحسين الهياكل الأساسية للوقاية من الكوارث الطبيعية كوسيلة لمساعدة الضعفاء من السكان على التأهب لمواجهة آثار تغير المناخ[٩]. واعتُبر تعزيز الصلة بين استراتيجيات إدارة الأخطار لخسائر المحاصيل والمداخيل وإدارة مخاطر الكوارث وسيلة فعالة لتنويع مصادر دخل الأسر لمعالجة خطر خسائر الدخل نتيجة لتغير المناخ.

(٩) توجد أمثلة أخرى للسياسات الممكنة التي قدمها ممثل الفاو على الموقع التالي على الشبكة <http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/fao.pdf>.

٣- إدارة الأخطار والمخططات المالية

٢٦- فيما يتعلق بإدارة الأخطار والمخططات المالية، أُخبر المشاركون بالمبادرات المتعلقة بالتأمين على المحاصيل على أساس المقايسة بالاستناد إلى الأحوال الجوية، الذي يشمل الأخطار ذات الصلة بأحوال الطقس مثل الجفاف وفرط الأمطار أثناء دورة نمو المحاصيل ويمكن أن يكون في متناول صغار المزارعين. وأشار ممثل مؤسسة ("MiroEnsure") التأمين الصغير إلى عمل هذه الهيئة في ملاوي حيث استطاع معظم المزارعين الذين شاركوا في المخطط زيادة الإنتاج وتنويع نطاق المحاصيل المزروعة، وزيادة أصولهم، ومساحة الأرض المزروعة، وتحسين السكن وشبكات الري، فضلاً عن تعزيز نظام تعليم أطفالهم.

٢٧- وفي إثيوبيا، تبين أن المشروع النموذجي الذي يعرف بـ "نقل الأخطار في القرن الأفريقي من أجل التكيف" للتأمين الصغير المقاس على أساس الأحوال الجوية قد اتضح أنه فعال. وقدم ممثل "أوكسفام، الولايات المتحدة الأمريكية"، تفاصيل عن نهج المشروع الشمولي لإدارة الأخطار، وإدماج نقل الأخطار (من خلال التأمين ضد الأحوال الجوية، والحد من الأخطار (من خلال برامج النقد مقابل العمل) والمخاطرة الحذرة (من خلال الائتمان). وإن لم يكن النجاح مضموناً في جميع السنوات، إلا أنه سجل ارتفاع في المرونة تجاه انعدام الأمن الغذائي المزمن، فضلاً عن تعزيز إدماج الائتمان وخدمات الإرشاد والحد من الأخطار. ولكي تكون مخططات التأمين الصغير فعالة يعتبر تعهد أصحاب المصالح المتعددين حيوياً، كما أثبت ذلك مشروع القرن الأفريقي الرائد الذي شمل الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومات الوطنية. ولقد كان الانخراط السياسي والاجتماعي وزيادة مشاركة الضعفاء من السكان في برامج تثبيت الدخل عناصر ناجحة في هذا المشروع.

٤- التقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة

٢٨- فيما يتعلق بالتقليل من الاعتماد على قطاعات الاقتصاد الضعيفة، شرحت موريشيوس كيف أنها خفّضت بنجاح اعتمادها على صادرات السكر ونوعت اقتصادها في قطاعات أخرى مثل المنسوجات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأُخبر المشاركون بمحاولة كينيا التحول عن السياحة وتنويع اقتصادها ليشمل البستنة وصادرات الأزهار، الناجحة بسبب تخفيض الطلب على المنتجات المستوردة التي لها أثر كبير من حيث الكربون. وهذا يدل على الحاجة الحيوية إلى مراعاة الاتجاهات الاقتصادية العالمية عند تنويع الأنشطة الاقتصادية.

٢٩- وفي حين تم تحديد عدد قليل من الأمثلة الجيدة الموثقة في مجال تنويع الاقتصاد، اعتبرت الخبرات المكتسبة من إعادة تشكيل صناعة الفرو في النمسا، وتحويل صناعة قصب

السكر في كوبا وتحويل الأنشطة الاقتصادية عن الزراعة إلى صناعة الألبسة في بنغلاديش، وجيهة بهذا الخصوص، مع إمكانية تطبيق استراتيجيات تنويع مماثلة في بلدان أخرى.

٣٠- وحدد المشاركون مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس مستوى اعتماد بلد ما على قطاع اقتصادي معين، بما في ذلك: نسبة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وحصة ذلك القطاع في صادرات البلد، ونسبة القوة العاملة المستخدمة في ذلك القطاع. وأثناء المناقشة، تمت الإشارة إلى الزراعة ومصائد الأسماك والأحراج والسياحة والطاقة والمياه والنقل والبناء كأمثلة على القطاعات السريعة التأثر بتغير المناخ. وشدد المشاركون على أن الأمر يحتاج إلى المزيد من العمل لتحديد فرص الاستثمار للمشاريع التجارية أو سبل العيش البديلة.

جيم - العوامل والفرص التمكينية

٣١- ناقش المشاركون بإسهاب أهمية خلق بيئة تمكينية، بوصف ذلك أمراً أساسياً لبناء المرونة الاقتصادية. والأمر يحتاج إلى فهم الجوانب الاجتماعية، بما في ذلك التعامل مع المقاومة الثقافية للتغير، وإدماج اعتبارات التكيف في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. واهتم المشاركون بشكل خاص بمسائل الإدارة، والهياكل الأساسية، والنظم الاجتماعية، والاستقرار السياسي، وتوليد المعلومات والمعارف وتقاسمها.

٣٢- وأشار المشاركون إلى أن المؤشرات الممكنة للمرونة الاقتصادية يمكن أن تشمل ما يلي: الموارد البشرية والطبيعية والرأسمالية؛ ومستويات الهياكل الأساسية، والوصول إلى المعلومات والتأهب للكوارث؛ وتوافر شبكات الأمان الاجتماعي؛ وكفاءة السوق، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالتسعير؛ وتوافر رؤوس الأموال؛ ودرجة تساوي الجنسين في التعليم والعمل.

٣٣- وتم تحديد حسن الإدارة بوصفه عاملاً تمكينياً أساسياً للمرونة الاقتصادية والتكيف. وتشمل عناصر حسن الإدارة ما يلي: إيجاد منظومة قضائية فعالة وفاعلة؛ وإيجاد عمليات قائمة على المشاركة والشمولية؛ والتخطيط المنسق والمتكامل للتكيف؛ وإيجاد مؤسسات مرنة وقادرة على التكيف في مجال الإدارة؛ وإيجاد ممارسة فعالة للرصد والإنفاذ؛ وإيجاد عملية صنع قرار تدعم الأسواق التمكينية والاستثمار؛ وتوفير منتديات محلية للحوار.

٣٤- وتشمل العوامل الأساسية اللازمة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية لتعزيز المرونة الاقتصادية ما يلي: بناء مرافق سكن وإنتاج قادرة على الصمود من الناحية المناخية؛ وتوافر شبكات اتصال سلكي ولا سلكي فاعلة؛ وتوريد المياه العذبة؛ والوصول إلى الطاقة؛ وإيجاد هياكل فعالة لحماية السواحل؛ وإيجاد شبكات للطرقات والنقل قادرة على الصمود من الناحية المناخية لتيسير نقل السلع.

٣٥- وفيما يتعلق بالنظم التمكينية الاجتماعية، ركز المشاركون على مجالين مواضعيين رئيسيين هما التعلم والصحة. فتدني مستوى التعليم والتدريب يحد من قدرة الفئات الضعيفة على تنويع أنشطتها المدرة للدخل في القطاعات القائمة أو في القطاعات الجديدة. كما أبرز المشاركون أهمية زيادة إشراك المرأة في قوة العمل. وتمت مناقشة مسألة توفير خدمات صحية أفضل في سياق آليات الحماية الاجتماعية غير الملائمة للفقراء ولفئات المجتمع الضعيفة، ذلك أن هذا الأمر لازم للوفاء بالاحتياجات الأساسية للضعفاء من السكان وإقامة قوة عمل سليمة صحياً.

٣٦- وشدد المشاركون على الحاجة الملحة لتشجيع تقديم الحوافز للقطاع لتطوير الأسواق من أجل توفير الخدمات المالية والتكنولوجيات. ويتطلب ذلك بيئة تمكينية تيسر الاستثمار على المستويين المحلي والدولي، واستحداث قنوات توزيع فعالة من حيث التكلفة. ولاحظ المشاركون المنفعة المحتملة للشبكات الاجتماعية وشبكات التوزيع القائمة مثل المنظمات غير الحكومية، وجمعيات المنتجين و/أو التعاونيات، ومجموعات مستخدمي الموارد.

دال - الثغرات والحواجز والتحديات

٣٧- حدد المشاركون مجموعة واسعة من الثغرات والاحتياجات والتحديات من منظور المجتمع وعلى المستوى الوطني من حيث زيادة المرونة الاقتصادية في القطاعات والتقليل من الاعتماد على القطاعات الضعيفة.

٣٨- تعتمد اقتصادات العديد من البلدان النامية السريعة التأثر بتغير المناخ اعتماداً شديداً على القطاع الأولي، ولا سيما قطاع الزراعة الذي يتأثر بدرجة عالية بتغير المناخ. وتدني مستويات المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ يزداد تفاقماً نتيجة ضعف الطاقات المؤسسية، وسوء تطور السوق المحلية، وعدم كفاية المهارات لإدارة المشاريع التجارية ومهارات الإدارة المالية، والآثار السلبية للاقتصاد العالمي المعولم على مؤشرات الاقتصاد الكلي الضعيفة، والاعتماد على تصدير عدد صغير من السلع الأولية.

١- قلة البيانات والمعلومات

٣٩- أشار المشاركون مراراً وتكراراً إلى الثغرات القائمة في توافر البيانات اللازمة فيما يتعلق بجميع جوانب تطوير القياسات والأدوات لبناء المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ. وبالإضافة إلى قلة البيانات عن المناخ، تم إبراز ندرة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية، والإحصاءات الوطنية، والبيانات عن الزراعة والموارد الطبيعية، فضلاً عن التوافر المحدود لنماذج فهم كيفية تأثير تغير المناخ على الأنشطة الاقتصادية. وهذا الأمر يعرقل قدرة البلدان النامية على زيادة المرونة القطاعية وتنويع أنشطتها الاقتصادية.

٤٠- وتعد قلة المعلومات ذات الصلة على المستوى المجتمعي ثغرة رئيسية تؤدي إلى فهم غير كاف لآثار تغير المناخ وخيارات التكيف، بما في ذلك تدابير المرونة، لدى مختلف أصحاب المصلحة. وكثيراً ما لا تكون المعلومات متاحة أو تكون متاحة بشكل يصعب فهمه. وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز توفير المعلومات ذات الصلة عن المناخ والأحوال الجوية والأسواق، من خلال أساليب ملائمة لكل سياق. وتحتاج تقديرات التكاليف والفائدة فيما يتصل بتدابير التكيف على المستوى المجتمعي إلى تعزيز.

٤١- وتعزيز المرونة الاقتصادية على المستوى المجتمعي أمر حيوي، ذلك أن آثار تغير المناخ إنما تظهر فوراً على هذا المستوى، وهنا تحديداً تحتاج خيارات التكيف إلى أن تكون مرنة. والمناهج المتكاملة التي تراعي البرامج الاقتصادية والبيئية المتعددة التي تسهم في سرعة التأثر، لازمة لمواجهة التحديات المتعددة التي تطرحها آثار تغير المناخ.

٤٢- وأشار ممثلو بعض المنظمات إلى قلة المعلومات عن الممارسات والتجارب الجيدة فيما يتصل بالتنويع الاقتصادي على أنها قيد رئيسي للمجتمعات يمنعها من الاستفادة من الدروس. وأعاد المشاركون تأكيد أهمية كل من توثيق المعلومات وضمان أن تصل المعلومات إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستوى المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد المعرفة التقليدية بأنها مكمل هام للعلم، وأشار المشاركون إلى أن هذه المعارف يجب توثيقها ونشرها وتشجيع استخدامها.

٢- مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين المحدودة

٤٣- تعد مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين المحدودة قيداً هاماً يعوق تيسير الاستحداث والنشر الناجحين للمناهج والتدابير والأدوات. ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ممثلو المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات العمل، والحكومات المحلية والوطنية، والأوساط الأكاديمية، والصناعة، والهيئات فوق الوطنية، ومجتمع المانحين. وقلة الاتصال والتنسيق والرؤى المشتركة أمور تعرقل تخطيط التكيف واستنباط خيارات المرونة الاقتصادية. ودعا المشاركون إلى سياسات تخطيطية وأطر تشريعية أكثر تكاملاً وتناسقاً، بما في ذلك إدماج إدارة الكوارث في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

٣- التوافر المحدود للتعليم والتدريب المهني

٤٤- ويتطلب زيادة القدرة على تنويع الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى التعليم الرسمي، توفير فرص أفضل للمجموعات الضعيفة للوصول إلى التدريب المهني والمهارات والممارسات الجديدة في قطاعات كسب العيش (مثل الزراعة ومصائد الأسماك) والقطاعات الاقتصادية الجديدة (مثل تجهيز الغذاء وتصنيعه). ولضمان إشراك الفئات المُهمشة والضعيفة في هذه

الأنشطة، من الأهمية بمكان إيصال المعلومات بطريقة ملائمة محلياً، بما في ذلك عن طريق استخدام اللغات المحلية.

٤٥- وأبرز المشاركون الصعوبات التي تواجهها النساء في بعض المجتمعات المحلية في الوصول إلى فرص التعليم والتدريب في مجال تخطيط المشاريع والتثقيف المالي، فضلاً عن الفرص التجارية لتولي وظائف المتاجرة وبعث المشاريع أو الوصول إلى ملكية الأراضي. ومعالجة هذه الصعوبات يتطلب تخصيص موارد محددة من الناحية الجنسانية، ويجب أن تتم على مستويات عديدة مع زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار والإدارة.

٤- التمويل غير الكافي

٤٦- كشفت المناقشات أثناء حلقة العمل أن الموارد المالية المحدودة، كتلك اللازمة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وفي الأنشطة الاقتصادية الجديدة، تظل عائقاً رئيسياً أمام العديد من البلدان النامية لتوسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية. ولاحظ المشاركون أن المساعدة الإنمائية الرسمية والتبرعات الطوعية قد لا تكفي لدعم تدابير وأدوات زيادة المرونة الاقتصادية، وأن التمويل الابتكاري للتكيف لازم. وفي هذا السياق، تعد المشاركة النشطة للقطاع الخاص أمراً لا غنى عنه للنهوض بمستوى التنويع الاقتصادي. وأشار المشاركون إلى التأمين الصغير بوصفه آلية ممكنة لتحقيق ذلك على المستوى المجتمعي.

٥- القدرات المؤسسية والتقنية لمخططات الحد من الأخطار

٤٧- تشير مخططات التأمين الصغير التي تم عرضها في حلقة العمل لتعزيز المرونة القطاعية إلى أن التأمين الصغير، متى توفرت له الظروف الملائمة، يمكن أن يكون وسيلة فعالة لإدارة الأخطار في القطاعات الاقتصادية الضعيفة وأن يشجع سبل العيش المستدامة. ويمكن أن يكون أداة قيِّمة لتحسين سبل العيش في الأرياف وزيادة الإنتاج الزراعي. غير أن التطبيق والتحسين الفعليين لهذه الأدوات يتطلبان قدرات تقنية ومؤسسية إضافة إلى البيانات المناخية العالية الجودة على النطاق المكاني الملائم. وغالباً ما لا تكون هذه البيانات متاحة في العديد من البلدان النامية. وتحسين توفير الخدمات المتعلقة بالأحوال الجوية ونظم الإنذار المبكر من خلال إنشاء محطات للأحوال الجوية و/أو الأرصاد الجوية، أمر حيوي للمساعدة في هذه الجهود. وفي هذا السياق، يحتاج الأمر إلى إصلاح الأدوات القانونية والسياسات المتعلقة بخدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية.

٤٨- وتتراوح القيود المفروضة على تنويع الأنشطة الاقتصادية بين الحواجز النفسية والآليات غير الملائمة للربط بين الحماية الاجتماعية والتأمين والاستثمار غير الكافي في الاحتفاظ بالقوة العاملة. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الزيادة المحتملة للبطالة، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة. وهناك حاجة إلى مزيد استكشاف استخدام الهياكل الأساسية

القائمة لمجموعة متنوعة من الأغراض، من بينها أغراض جديدة و/أو إضافية، وتحسين فعالية القطاعات القائمة.

رابعاً - موجز التوصيات

٤٩- بالاستناد إلى العروض والمناقشات في حلقة العمل، حدد المشاركون مجموعة من المجالات ذات الأولوية للعمل الإضافي الواجب القيام به قصد زيادة المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة. ويرد وصف هذه المجالات في الفقرات من ٥٠ إلى ٥٥ أدناه.

٥٠- وبغية تيسير استنباط خيارات متماسكة لبناء المرونة الاقتصادية تجاه تغير المناخ، اقترح المشاركون اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛

(ب) تيسير الانخراط في استراتيجيات التنمية الاقتصادية على جميع المستويات في جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال خلق حوافز مالية للاستثمار الأجنبي، مثل التشريعات لتشجيع السياسة الطويلة الأجل، وتحديد فرص الاستثمار للمشاريع التجارية ومشاريع كسب العيش البديلة؛

(ج) تشجيع إدماج المشاغل الاقتصادية والاجتماعية في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك عن طريق تحديد الأسواق للمنتجات والخدمات الجديدة لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية؛ وزيادة استحداث وتوفير آليات تقييم الفوائد والتكاليف لتدابير التكيف، بما في ذلك المنافع المشتركة لخيارات التنويع الاقتصادي.

٥١- وقصد تعزيز المرونة الاقتصادية في القطاعات الضعيفة تجاه تغير المناخ على مستوى المجتمع المحلي، أوصى المشاركون باتخاذ التدابير التالية:

(أ) حفز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك شركات إعادة التأمين، وتشجيع المؤمنين المحليين والوطنيين على دخول السوق لتسهيل نقل الموارد التكنولوجية والمالية؛

(ب) تطوير المواد التدريبية المتعلقة بالأدوات والآليات المالية، بما في ذلك فيما يتصل بالتمويل الصغير الذي يستهدف أصحاب المشاريع على مستوى المجتمع المحلي؛

(ج) تحديد ووضع التدابير والآليات لربط التأمين الصغير بتدابير الحماية الاجتماعية القائمة.

٥٢- وبغية الاستجابة للاحتياجات الخاصة بأضعف المجموعات، اقترح المشاركون اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تحديد المجموعات الضعيفة لتيسير التدخل المحدد الأهداف؛

(ب) تيسير تخصيص الموارد لاستهداف المرأة من خلال وضع الميزانية والرصد مع مراعاة المنظور الجنساني على مستويي المجتمع المحلي والوطني؛

(ج) تيسير إدماج معارف السكان الأصليين والمعارف المحلية في صنع القرار عن طريق استنباط أدوات وعمليات فعالة؛

(د) تعزيز توفير المعلومات بشأن برامج التوظيف وسبل العيش البديلة فضلاً عن توسيع المهارات والاحتفاظ بالعاملين في القطاعات الضعيفة.

٥٣- ولتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لأغراض إدارة المخاطر الاقتصادية، اقترح المشاركون اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز فعالية وكفاءة نظم الإنذار المبكر؛

(ب) وضع مؤشرات لسرعة التأثر والمرونة؛

(ج) زيادة توافر البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة ببارامترات الأرصاد الجوية، والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية، والبيانات الجغرافية، والإحصاءات الوطنية، والبيانات الزراعية، والمعلومات عن الموارد الطبيعية؛

(د) تحسين توافر بيانات المناخ على النطاقين المكاني والزمني المناسبين.

٥٤- وبغية تشجيع توثيق ونشر الممارسات الجيدة والتدابير والأدوات الناجحة، أوصى المشاركون بالأنشطة التالية:

(أ) وضع "مكتبة دراسة حالات إفرادية" تخص الأدوات الناجحة والممارسات الجيدة فضلاً عن الدروس المستفادة، وتشمل معارف السكان الأصليين والمعارف المحلية؛

(ب) تعزيز إشراك الشبكات القائمة، بما فيها شبكات المنظمات غير الحكومية، قصد الوصول إلى أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي، والسهر على عرض مواد الاتصال بطريقة سهل الوصول إليها وتكون وجيهة وعملية.

٥٥- وتقدم المشاركون أيضا بتوصية شاملة لعدة مجالات لتعزيز الطرائق القائمة للتعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك زيادة الوصول إلى خبرة الوكالات الحكومية الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية) ومراكز الامتياز، وتشجيع خلق تجمعات اقتصادية إقليمية (مثل مجتمع الكاريبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، عند الاقتضاء.

خامساً – المسائل التي ينبغي مواصلة النظر فيها

ألف – الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الشركاء في برنامج عمل نيروبي للتغلب على العراقيل والتحديات وتنفيذ التوصيات

٥٦- أشارت الأطراف والمنظمات، من خلال العروض والمداخلات أثناء حلقة العمل، إلى السبل الممكنة للتغلب على الحواجز والتحديات التي تم تحديدها، ولتنفيذ التوصيات. وأدلى عدد من المنظمات ببيانات شفوية لوصف كيفية مواصلتها لدعم برنامج عمل نيروبي في المجالات ذات الصلة بزيادة المرونة الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على القطاعات الضعيفة. كما تم تقديم بيانات خطية، شملت تعاهدات بالعمل، معربة عن التزام هذه المنظمة بالمساهمة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل[١٠].

٥٧- وقصد معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ على العمالة والدخل، تعهدت منظمة العمل الدولية بحشد طاقتها التقنية للتقدم بعدد من المساهمات. ومن بين هذه المساهمات ما يلي: السهر على أن يكون التكيف بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الضعيفة أولوية من أولويات السياسات العامة تستند إلى آلية مؤسسية متينة؛ وتشجيع وتيسير توطيد وبروز المشاريع التجارية الصغيرة الجديدة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كوسيلة لزيادة مرونة الاقتصاد تجاه آثار تغير المناخ؛ والسهر على أن تعمل مخططات الأمن الاجتماعي وشبكات الأمان في المناطق العالية درجة المخاطرة؛ وتشجيع ودعم خلق "مواطن الشغل الإيكولوجية". وبالإضافة إلى ذلك، وقصد تيسير القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال المرونة في العمل وتنويع مصادر دخل الأسر، تعتزم منظمة العمل الدولية زيادة تشغيل طالبي العمل من خلال توفير تدريب مهني معزز، وجعل طالبي العمل مجهزين على نحو أفضل لدخول سوق العمل.

٥٨- وأشار معهد التحول الاجتماعي والبيئي إلى أنه يعتزم دعم استنباط مجموعة واسعة من منهجيات التكيف واختبارها وتطبيقها والتدريب بشأنها، بما يمكن أن يدعم صانعي القرار على المستويات المحلية؛ وكذلك الاضطلاع بأنشطة رائدة لدعم التنويع على مستوى المجتمعات المحلية. وتعهد الاتحاد الدولي لنقابات العمال بتشجيع العمل النقابي القطاعي المحلي والوطني والدولي لتسهيل إدماج العمل في تخطيط التكيف وإذكاء الوعي في صفوف نقابات العمال بآثار تغير المناخ ووقعها على العمل وأسباب العيش.

٥٩- وتعهد مصرف التنمية الأفريقي بمواصلة دعمه لتنفيذ برنامج عمل نيروبي من خلال مشاريعه الإقليمية، وقدم تفاصيل عن مختلف استراتيجياته، بما في ذلك برنامج المناخ من أجل

(١٠) البيانات الخطية التي قدمها بعض الشركاء في إطار برنامج عمل نيروبي متاحة على الموقع التالي على الشبكة: <http:/unfccc.int/4781.php>.

التنمية في أفريقيا، الذي يولد وينشر معلومات المناخ في أفريقيا. وعلى الصعيد الإقليمي، يدعم مصرف التنمية الأفريقي تقييم سرعة التأثر على الصعيد الإقليمي في مختلف القطاعات، ويمول المشاريع والبرامج المتعلقة بحفظ الغابات، فضلاً عن المشاريع التي تهدف إلى إدماج تغير المناخ في السياسات الوطنية.

٦٠- وقدم برنامج الأغذية العالمي معلومات عن برامجه الميدانية التي ترمي إلى إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش. وأعاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تأكيد دعمه لبرنامج عمل نيروبي من خلال شبكته العالمية للتكيف التي ترمي إلى تقاسم المعارف العملية المتعلقة بالتكيف. وشددت أوكسفام على تجربتها في مجال الحد من الأخطار وعلى أهمية الجمع بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات في مساعدة البلدان على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وتعهدت بتقديم إسهامات بخصوص التمويل الصغير في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة دعمه للبلدان عن طريق آلية تعلّم التكيف.

باء - الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها في إطار عمل نيروبي

٦١- إن الأنشطة الموصى بها يمكن أن تضطلع بها الأطراف والمنظمات ذات الصلة وكذلك سائر أصحاب المصلحة المعنيين في إطار برنامج عمل نيروبي لمواجهة الاحتياجات والثغرات التي تم تحديدها أثناء حلقة العمل. ويمكن أيضاً أن توجه هذه التوصيات نظر الهيئة الفرعية العام في دورتها الثالثة والثلاثين في نتائج الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل نيروبي.

٦٢- واقترح المشاركون في حلقة العمل، تحت توجيه رئيسة الهيئة الفرعية، مجموعة من الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها في إطار برنامج عمل نيروبي. ولوحظ أن بعض نتائج المناقشة في حلقة العمل قد توفر معلومات مفيدة للأطراف في بحث بنود جدول الأعمال ذات الصلة في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ.

٦٣- وأُشير إلى أن برنامج عمل نيروبي يمكن أن يسهل توثيق ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بالمناهج والتدابير والأدوات الرامية إلى زيادة المرونة الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضعيفة عن طريق إنشاء "مكتبة دراسة حالات إفرادية". ومن بين الاقتراحات الأخرى لمزيد العمل في إطار برنامج عمل نيروبي ما يلي: وضع مؤشرات فيما يتعلق بسرعة التأثر والمرونة؛ وتقديم معلومات عن برامج الشغل وأسباب العيش البديلة؛ وعقد حلقات عمل إقليمية لنشر المعلومات المتعلقة بالمرونة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وتحديد "رواد" لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة.